دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفاهيم رئيسة في استراتيجية الامن القومي الأمريكي
المصدر:	مجلة الدولية
الناشر:	محمد نشطاوي
المؤلف الرئيسي:	سليمان، محمد
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الصفحات:	33 - 38
رقم MD:	592935
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسية الأمريكية ، السلام العالمي ، المساعدات الخارجية ، العلاقات الدولية ، أسيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/592935

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفاهيم رئيسة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

محمد سليمان*

نعرض في هذه الورقة أبرز المفاهيم السياسية الحاكمة التي تضمنتها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي– وهي عبارة عن خلاصة للأفكار التي تضمنتها خطابات ومحاضرات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد 11 أيلول، حيث جمعتها وأصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية، وموجودة على موقعها على شبكة الانترنت، والتي تتكامل وتتآزر لتشكل فيما بينها مكونات ومفردات الاستراتيجية للزمن الحالي والأزمنة القادمة. وعلى الرغم من مرور أشهر عديدة على صدور هذه الوثيقة وما تحتويه من خطابات ومحاضرات للرئيس بوش، فإن الرؤية والمفاهيم المتضمنة فيها والتي صاغها كبار الاستراتيجيين الأمريكيين تشكل المحور النظري الاستراتيجي للإدارة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر. ومن هذه المفاهيم: السلام العالمي، الحرية وقيم المجتمعات الحرة، الإرهاب العالمي، الدول الفاشلة، الدول المارقة، الضربة الوقائية .

فالوثيقة هي عبارة عن تطبيق هذه المفاهيم على السياسية الأمريكية في العالم؛ فالسياسة الخارجية الأمريكية تسعى إلى صنع السلام العالمي والذي يقوم على الدول الديمقراطية الحرة التي تفتح المجال للحريات وخاصة الحرية السياسية والاقتصادية، وأبرز مصادر التهديد للسلام والأمن العالمي هو "الإرهاب"، والذي احتاجت الولايات المتحدة إلى عقد من الزمان لتستطيع إدراك ماهيته ، التي تتطلب استراتيجية أمنية جديدة – وهي بالطبع التي نقرأها الآن – تقوم على إدراك تغير طبيعة ووسائل ومصادر التهديد، وأخطر ما في الأمر هو تقاطع التكنولوجيا (امتلاك الأسلحة الفتاكة) والراديكالية، من هنا برز مفهوم الدول المارقة، التي تسعى لامتلاك التكنولوجيا لتهديد الأمن، والمنظمات الإرهابية التي تتكون من آلاف الإرهابيين المنتشرين في العالم. بالإضافة إلى ما سبق فهناك الدول الفاشلة والهشة – يقابلها مفهوم الحكم الجيد – والتي توفر شروطا سياسية واقتصادية واجتماعية تشجع على الإرهاب .

هذه الأخطار الجديدة لا تناسبها استراتيجية الردع (التي سادت في الحرب الباردة) وإنما تحتاج إلى استراتيجية "الضربة الوقائية" التي تتعامل مع التهديد الأكيد قبل تنفيذه وتحبطه قبل تحققه، ومما يساعد على نجاح هذه الاستراتيجية سعي الولايات المتحدة إلى بناء الأحلاف والعلاقات لإقامة شبكة دولية ضد الإرهاب . وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم والأفكار التي تضمنتها الوثيقة ..

---

* مفكر وكاتب سوداني.

السلام العالمي

يقوم مفهوم السلام العالمي وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرّة التي تؤمن بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية ، وتسعى لتعميم حالة السلام على أرجاء العالم، وتشير الوثيقة إلى توجه الدول العظمى اليوم بما فيها روسيا والصين إلى القيم الرأسمالية، والشراكة في الحرب على الإرهاب .

ولا يقوم السلام على أفضلية أحادية أمريكية على العالم، بل على خلق توازن قوي يساند الحرية الإنسانية، وصياغة الظروف التي تتمكن من خلالها المجتمعات والدول من اختيار المكافآت والتحديات التي تطرحها الحرية السياسية والاقتصادية، والتنافس بين القوى العظمى في إطار السلام العالمي هو تنافس سلمي بدلا من الاستعداد المتواصل للحرب .

" إنّ استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة ستستند إلى مبدأ العالمية الأميركية المميزة التي تعكس التوحيد بين قيمنا ومصالحنا القومية. وهدف هذه الاستراتيجية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل".

الحرية وقيم المجتمع الحر

سوف تعمل الولايات المتحدة على بناء عالم يمارس التجارة الحرّة ، وإطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي عبر السوق الحرّة وتوسيع دائرة التطور الاقتصادي، فاقتصاديات السوق وليس اقتصاديات الأمر والسيطرة على يد الحكومة المتسلطة هي الطريق الأفضل لتعزيز الإزدهار وتخفيض الفقر. من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية سوف تعمل الولايات المتحدة على تشجيع الدول الأخرى بتبني سياسات قانونية تشجع الاستثمار، وسياسات ضريبية تشجع على التجارة الحرّة، وسياسات مالية تدعم الأعمال التجارية، واستثمارات في حقلي الصحة والتعليم، وسيادة حكم القانون وعدم التساهل مع الفساد، بالإضافة إلى أنظمة مالية قوية. وسيتم استخدام صندوق النقد الدولي، وعقد اتفاقيات ثنائية – كالتي عقدت مع الأردن– لتعزيز هذه التوجهات.

سياسة المساعدات والهبات

وستعتمد أمريكا على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا و دعم المؤسسات الديمقراطية، والدول السائرة نحو الديمقراطية، وعلى الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة وعلى الولايات المتحدة توقيع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية .

وترى الوثيقة أنّ استخدام الهبات التي تؤدي إلى نتائج هو الطريق الأفضل لمساعدة الدول الفقيرة على تحقيق استثمارات إنتاجية . من هذا المنطلق فلن تقبل الجامعات والجمعيات التي لا تبغي الربح، والقطاع الخاص وذلك لمجاراة جهود الحكومة – التي تقدم لها الهبات– من خلال استعمال الهبات لدعم مشاريع التنمية.

مصادر التهديد

لقد اختلفت طبيعة التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، فلم يعد العدو نظاما سياسيا أو فردا أو معتقدا أيدلوجيا، العدو هو الإرهاب- العنف المتعمد المدفوع سياسيا، المرتكب بحق أبرياء. إن المعركة مع الإرهاب معركة جديدة بطبيعتها مع عدو مراوغ، ولا تقاس إلاّ عبر النجاحات المتراكمة، والتي سيكون جزء منها مرئيا والآخر غير مرئي.

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في الحرب الأفغانية ، فما تزال ألوف الإرهابيين طلقاء ومنتشرين في أنحاء العالم و في أوروبا وأمريكا، وبالتالي فإن الأولوية هي في تفكيك وتدمير المنظمات الإرهابية ذات القدرات العالمية ومهاجمة قياداتها واتصالاتها وقطع الدعم المالي عنها.

في هذا المجال لا مساومة أو صفقات أو تنازلات مع الإرهابيين، كما أنه لن يكون هناك تمييزا بين الإرهابي وبين من يساعده أو يأويه .

وعلى الولايات المتحدة اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة الأخطار الجديدة ومن ذلك التعاون مع الحلفاء والشركاء الإقليميين على محاربة الإرهاب وعزل الإرهابيين، وحجب مصادر التمويل عنهم، ونزع فتيل الحروب الإقليمية التي تتيح الفرصة للفوضى وللإرهاب. والحديث عن مصادر التهديد في الوثيقة يستدعي مفهومين أساسيين.

الدول الفاشلة

فلقد أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث 11 أيلول أن الدولة الضعيفة – مثل أفغانستان- قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية وكارتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية. ومواجهة هذا النوع من التهديد يكون من خلال دعم الحكومات المعتدلة والعصرية، خصوصا في العالم الإسلامي، لضمان عدم توفر الظروف والعقائد التي يروجها الإرهابيون وتشكل لهم أرضا خصبة.

الدول المارقة

تضع الوثيقة تعريفا إجرائيا للدول المارقة – التي برزت مع التسعينات-، على النحو التالي :

- تمارس العنف على أفراد شعوبها ، وتبذر الأموال لصالح الكسب الشخصي لحكامها.
- لا تظهر أي اعتبار للقانون الدولي وتهدد جيرانها ، وتنتهك بصلافة المعاهدات الدولية.
- تصمم على حيازة أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية .

- ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله .

إن الدول المارقة والإرهابيين والدول الفاشلة (التي تسمح بوجود الشبكات الإرهابية) هي من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي على مستوى المصالح؛ لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها، وعلى مستوى القيم؛ لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر، وهنا تأتي حالة التوحد بين القيم الأمريكية والمصالح من خلال سعي أمريكا على ربط سياستها الخارجية بمحاربة هذه المنظمات والدول التي لا تحترم الكرامة والحرية الإنسانية، وتشجيع دول العالم الأخرى على تبني القيم الأمريكية، فهذه السياسات تشكل في ذات الوقت حماية للمصالح الأمريكية .

الضربة الوقائية

" إنّ المفاهيم التقليدية للردع لن تفيد ضد عدو إرهابي أهدافه المعلنة هي التدمير العابث واستهداف الأبرياء" ..

في الحرب الباردة، كان العدو يبغي الحفاظ على الوضع الراهن ويرفض المجازفة، وكانت سياسة الردع فعّالة، لكن منطق الردع الذي يستند إلى التهديد بالرد الانتقامي لن يكون له نفس الفعالية مع دول مارقة مستعدة لخوض المخاطر والمقامرة بحياة شعوبهم وثروات بلادهم.

وبما أن الدول المارقة والإرهابيين لن يستخدموا الوسائل التقليدية، وإنما سيقومون بعمليات إرهابية، وبالتالي من حق الولايات المتحدة حماية شعبها من خلال مبدأ الضربة الوقائية – في حالات معينة– دفاعا عن النفس ضد خطر وشيك الحدوث.

وهذه الاستراتيجية الجديدة تتطلب أيضا : بناء قدرات استخبارية أفضل وأكثر تكاملا لتوفير المعلومات الدقيقة، التنسيق عن كثب مع الحلفاء لوضع تقييم مشترك لأكثر التهديدات خطورة، الاستمرار في تحويل طبيعة القوات الأمريكية لتتمكن من تنفيذ عمليات عسكرية سريعة وحاسمة.

حلف الناتو

لقد شكلت أحداث سبتمبر اعتداء على حلف الناتو من خلال الاعتداء على أحد دوله، ومع بروز المخاطر الجديدة تبدو الحاجة إلى توسيع عضوية الحلف لتشمل الدول الديمقراطية الراغبة والقادرة على المشاركة، وإنشاء تحالفات أخرى تابعة لسلطة الحلف، وتطوير عمليات التخطيط من خلال الوصول إلى قوات فعّالة متعددة الجنسيات، وتكوين وجهات نظر مشتركة حول التهديدات .

الشرق الأوسط

يعتبر الشرق الأوسط من الموضوعات الحسّاسة بالنسبة للإدارة الأمريكية بسبب النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي من حيث حجم المعاناة الإنسانية والعلاقات الوثيقة مع إسرائيل ومع دول عربية أخرى. وجددت الوثيقة التزام أمريكا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية، تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام، وقيام هذه الدولة في مصلحة إسرائيل، التي يهدد الاحتلال هويتها وديمقراطيتها. كما حددت الوثيقة شروط الدعم الأمريكي والبنك الدولي لحكومة فلسطينية وهي الإصلاح من أجل التنمية الاقتصادية، برنامج قضاء مستقل، الديمقراطية، حكم القانون، مواجهة الفساد، رفض الإرهاب بحزم.

السياسة الأمريكية في أسيا

تحرص الولايات المتحدة على بروز صين قوية، مسالمة، مزدهرة، والتطور الديمقراطي شرط لحصول ذلك، إلاّ أنه على الرغم من تخلص الصين من الإرث الشيوعي فإنّ الصينيين لم يحددوا بعد صيغة دولتهم. وستتعاون الولايات المتحدة مع الصين بما يخدم مصالحها، والحرب الدائرة على الإرهاب، وستدعم التحديات العابرة للأوطان الانفتاح السياسي في الصين وبناء مؤسسات المجتمع المدني فيه. وعلى الرغم من أن الصين تحتل المرتبة الرابعة من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، إلاّ أنّ هناك مواطن خلاف بين الدولتين حول عدد من القضايا مثل تايوان والحقوق الإنسانية، التأكد من منع انتشار الأسلحة النووية. ولقد أثبتت الحرب الأفغانية أن تحالفات الولايات المتحدة في أسيا ليست داعمة لأسس الاستقرار والسلام الإقليميين فحسب، بل ومرنة وجاهزة للتعامل مع بروز تحديات جديدة. وستسعى الولايات المتحدة إلى بقاء اليابان تلعب دورا قياديا في أسيا، والعمل مع كوريا الجنوبية كي تبقى متيقظة اتجاه الشمال، واستمرار التعاون مع استراليا، والمحافظة على القوات الأمريكية في منطقة جنوب شرق أسيا حفاظا على مصالحها ومصالح حلفائها. كما شددت الولايات المتحدة على ضرورة قيام كل من باكستان والهند بحل خلافاتهما، فهما من الدول الحليفة للولايات المتحدة، وقد تعززت العلاقة القوية بين أمريكا والباكستان بسبب اختيار الأخيرة الانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب، والتحرك نحو مجتمع أكثر انفتاحا وتسامحا، كما أن الهند تملك إمكانية أن تصبح إحدى أكبر الدول الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. أما أندونسيا فقد تمكنت من اتخاذ خطوات نحو ديمقراطية فعّالة واحترام حقوق الإنسان، وقبول مبدأ الأسواق المفتوحة، والتسامح مع اتجاه الأقليات الأثنية .

السياسة الأمريكية في إفريقيا

إن الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا تتمثل في مكافحة الإرهاب العالمي وتفرض المساحة الإفريقية الواسعة وضع استراتيجية أمنية تركز على التعاون الثنائي المشترك، وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول .

وستركز الاستراتيجية الأمريكية على قيام قارة إفريقية تعيش بسلام وحرية وأمن، وستولي الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون أهمية للدول الإفريقية المحورية مثل جنوب إفريقيا، وكينيا وأثيوبيا ونيجيريا التي تشكل مرتكزا للتعامل الإقليمي. وعلى الولايات المتحدة تقوية الدول الهشة، ومساعدتها على إنشاء قدرة ذاتية لضمان أمن الحدود غير المحكمة وإنشاء البنى التحتية اللازمة لتطبيق القانون، وجمع الاستخبارات بغية حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن.

السياسة الأمريكية في القارة الأمريكية

سوف تقوم الولايات المتحدة مع حلفائها (المكسيك، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا) بتعزيز قيام نصف كرة أرضية ديمقراطية، وسوف تتعاون وتعمل مع مؤتمر القمة للأمريكيتين ومنظمة الدول الأمريكية ومؤتمر وزراء الدفاع في الأمريكيتين لفائدة كافة دول نصف الكرة الأرضية. هناك نزاعات إقليمية ناتجة عن العنف الذي تمارسه كارتيلات المخدرات تهدد الأمن والصحة في الولايات المتحدة، لذلك طورت الولايات المتحدة استراتيجية نشطة لمساعدة دول جبال الانديز في تعديل اقتصادياتها وفرض القانون ودحر المنظمات الإرهابية، وقطع طرق إمداد المخدرات .

السياسة الأمريكية اتجاه روسيا

لم تعد الولايات المتحدة وروسيا عدوتين ، فمعاهدة موسكو لتخفيض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية ترمز إلى تغير حاسم في التفكير الروسي، وعلى الولايات المتحدة استغلال هذا التغير في إعادة تركيز العلاقات بينهما على المصالح والتحديات المشتركة. كما ستقوم الولايات المتحدة بتسهيل دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تم إنشاء مجلس الحلف الأطلسي- روسيا، بهدف تعميق التحالف الأمني. وسوف تستمر الولايات المتحدة في دعم استقرار واستقلال دول الاتحاد السوفيتي السابق لأن دول مستقرة حول روسيا سوف تقوي دعائم اندماجها في المجموعة الأوروبية – الأطلسية.

إلاّ أن هناك مواطن خلاف ما زالت موجودة تتمثل في تشكيك حول دوافع وسياسات الولايات المتحدة من قبل نخبة القادة الروس، والتفاوت في التزام روسيا بالقيم الأساسية لديمقراطية السوق الحرة، وسجلها الملتبس في محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل.